

## حوار

## اللواء عباس إبراهيم: لا رابط بين عودة النازحين والحل السياسي



المدير العام  
للأمن العام  
اللواء عباس  
إبراهيم.

بين "عودة آمنة" و"عودة طوعية"، يتحوّل النازحون السوريون الى سبب اضافي لانقسام داخلي لا يفضي سوى الى خلاصة يتيمة: لا الانقسام سيتبدد، ولا النازحون سيعودون. الا ان المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم أكد ان المطلوب "عودة طوعية للنازحين لا ترتبط بالحل السياسي للحرب السورية"، مؤكدا ان التعاون مع سوريا مكن من مواجهة الارهاب

اجرت جريدة "الاخبار" حوارا مع المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم تناول الجدل السياسي الذي يحوط بالخلاف على "العودة الآمنة" و"العودة الطوعية"، والتواصل مع السلطات السورية لتسهيل عودة النازحين السوريين، والمراحل التي قطعها العودة والضمانات المرافقة لها.

عزا اللواء إبراهيم التنسيق الأمني مع سوريا الى ابعده من المرحلة الحالية: "منذ ما قبل الحرب السورية، لم ينقطع ما بين الامن العام والاجهزة الامنية الموازية في سوريا، لكنه صار لاحقا اكثر الحاحا بعد اندلاعها، وصعود موجة الارهاب والتطرف. لم يبدأ التنسيق الأمني مع النزوح، بل يصعد الى سنوات طويلة. طبيعة عملنا آلت الى استمرار هذا التنسيق ومضاعفته بعد تدفق اعداد هائلة من النازحين السوريين قاربوا نحو مليونين. نحن مسؤولون عن العبور من سوريا واليه، وكذلك هو دور الاجهزة السورية. هذا التنسيق اداري يختص بالعبور، وأمني بمكافحة اي اخلال بالامن او ارباب. زدنا السوريين معلومات وفيرة عن اعداد كبيرة من الارهابيين عبروا الحدود الى الداخل اللبناني، ويفضلها نجحنا سواء سمى البعض ذلك تطبيعا او فتح قنوات. ما يهمننا هو ما توصلنا اليه من نتائج اساسية في المواجهة مع الارهاب، فارتدت ايجابا مع لبنان. الخلاف السياسي حيال ملف النازحين لست معنيا به، لأن عملي تقني محض. كلفني فخامة الرئيس المهمة، والمسؤولون الآخرون جميعا على علم بهذا التكليف. لم يعترض احد يوما على قناة التواصل الامنية التي اقودها".

اضاف: "ثمة توجهان حيال عودة النازحين الذي يريدها الافرقاء جميعا، لكنهم يختلفون على المقاربة. هناك من يقول بالعودة الآمنة ما دامت اضحت مناطق آمنة في بلادهم ما يحتم عليهم العودة اليها. العودة الآمنة قد لا تكون طوعية. كأن يقول اصحاب هذا الرأي ان دمشق ومحيطها آمان، ما يوجب على النازحين منهما العودة اليهما شاؤوا أم ابوا. الرأي الآخر يتحدث عن عودة طوعية وفيهم من يربطها بالحل السياسي للحرب السورية التي لا يسع احد التكهّن بموعد الوصول اليه. قد يكون بعيدا، لكنه حتما ليس قريبا في ضوء المعطيات التي تحوط في هذا الوقت بمسار هذه الحرب. كما هو باد غير ناضج تماما. ذلك هو مصدر اللغظ القائم، وتداخلت فيه المواقف السياسية. انا استخدم عبارة العودة الطوعية التي هي ارادية، تفاديا لاستفزاز المجتمع الدولي، بل مراعاته والنازحين انفسهم. هذا التعبير الذي اعنيه - ويرتبط حصرا بعودة طوعية منبثقة من العودة الآمنة لكن غير المرتبطة بالحل السياسي - هو الاكثر ملاءمة ومرونة ويجنبنا اي انتقاد، وهو ايضا اكثر شمولاً. من لا يريد العودة الى بلاده لا يمكننا ارغامه عليها. بل عليه ان يتيقن هو بالذات من زوال هواجسه ومخاوفه، من وفرة الاشاعات الرائجة، ويقتنع بأن رجوعه الى بلده وقريته لا يعرضه الى اي اذى. يجب ان لا ننسى اننا، في الامن العام، جعلنا المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR شاهدا على القوافل العائدة الى سوريا. يحضر ممثلو المنظمة الى اماكن تجمع الباصات ويتحدثون مع النازحين، ويتأكدون منهم انهم يريدون ارياديا العودة الى بلادهم من دون اي ضغط يمارس عليهم. عندما نربط العودة الطوعية بالحل السياسي، يعني ان احدا من النازحين لن يعود. وفرنا لهم 17 مركزا على كل الاراضي اللبنانية لتسجيل الراغبين في العودة، على الاثر نتواصل مع السلطات السورية التي تؤمن لهم باصات لنقلهم الى الداخل السوري. من هناك يتوجهون الى مساقطهم وبلداتهم".

وميز اللواء إبراهيم بين المفهوم الأمني للعودة الطوعية والمفهوم السياسي، ورأى ان الجدل الناشب من حولهما مرتبط بخلافات سياسية في ملف "يقتضي ان نقاربه على انه

مسألة تقنية - وهو ما يفعله الامن العام - وليس سياسية لثلا نتسبب في تعطيله. ربما يأتي يوم لا يحضر اي نازح الى مراكزنا لتسجيل اسمه للعودة. لا يعني ذلك اننا سنذهب اليه لارغامه على العودة. المسألة ارادية تقنية. ليست سياسية".

وتوقف عند الاشاعات الرائجة عن "تخويف" يقوم به النظام السوري لمنع عودة مواطنيه تحت طائلة تهريبهم وملاحقتهم، واذاف: "سمعنا الكثير في الفترة الاخيرة الى حد القول بوجود اعتقالات، بل اعدامات وما سوى ذلك. لا يسعني التأكيد ولا النفي. طلبت من اصحاب هذه المعلومات ان يزودنا معطيات حسية بذلك، كي نراجع السلطات السورية ما دام الامن العام هو الجهاز المكلف تنظيم عودة هؤلاء والتواصل مع دمشق. لا علم لي، ولم اتبلغ يوما بحصول ملاحقة او مضايقة او زج في السجون للعائدين من طريقنا.

في الفترة الاخيرة كان المفوض السامي فيليبو غراندي في سوريا. مكث هناك ثلاثة ايام وتفقد عددا من السوريين الشكاوى منهم عن مضايقات. الاقبال على تسجيل الاسماء في

مراكزنا طلبا للعودة، دليل اضافي على عدم صحة ما يشاع. هو اقبال طوعي مرتبط ايضا بالتواصل بين النازحين الذين رجعوا الى بلادهم وبين اولئك الذين لا يزالون في مخيمات لبنان. وهو ما لمسناه منذ الدفعة الاولى للنازحين في شعبا الذين قصدوا بيت جن، وتواصلوا لاحقا مع آخرين كانوا لا يزالون في شعبا، ما ادى الى تنظيم دفعة ثانية. ذلك هو مقياس العودة الطوعية.

حتى الآن نجحنا في اعادة 13 الف نازح خلال سنة على نحو منظم، يتواصلون مع المقيمين في لبنان، ولم نسمع شكوى او تذمرا او مخاوف. العائدون في مجملهم تجاوزوا 171 الف نازح، بينهم الذين سؤنا وضعهم القانوني في لبنان، كالذين ابدوا رغبتهم في العودة وكانوا دخلوا خلسة او لم يسددوا رسوم اقامتهم. سمحنا لهم بالعودة الى سوريا دوّما تسديدهم الغرامات، في مقابل شرط فرضناه عليهم - بازاء تسوية اوضاعهم القانونية - هو ان لا يعودوا الى لبنان في خلال خمس سنوات. هو السبب الرئيسي لارتفاع عدد العائدين الى 171 الفا خلال سنة واحدة. عندما نظمنا في المرحلة الاولى عودة 13 الف نازح الى سوريا، حصلنا من سلطاتها على ضمانات بعدم التعرض اليهم".